مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

البدائل الاستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من آثار التغير المناخي وانعكاساته على قضايا الأمن والتنمية في العراق

د. عبير سهام مهدي
د. عمار حميد ياسين

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

البدائل الاستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من آثار التغير المناخي وانعكاساته على قضايا الأمن والتنمية في العراق

عبير سهام مهدي * عمار حميد ياسين *

لقد تباطأت الدول والمنظمات الدولية في الاعتراف بأن تغير المناخ يؤثر على سياسات وممارسات القطاعات الاقتصادية، والتنموية وكذلك على قطاع الأمن بصورة بعيدة المدى، دلالة ذلك إن مقررات قمة الأمم المتحدة للتغير المناخي للعام 2021 التي انعقدت في مدينة كلاسكو للفترة 31 تشرين الأول/أكتوبر–12 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2021، لم تتطرق صراحة لموضوع الأمن كموضوع رئيس ضمن قائمة المواضيع الرئيسة وتم التركيز على التغير المناخي وعلاقته بأمن الدول بشكل غير مباشر عن طريق التأكيد على الحاجة إلى تعزيز قدرة النظم الاقتصادية والزراعية والصحية ونظم إدارة المياه واستدامتها، وحماية التنوع البيولوجي والبيئي وتحسين إدارة مخاطر الكوارث لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بالتغيرات المناخية.[1]

لكن المجالات التي سبق ذكرها تقع في صميم العلاقة بين المناخ والأمن، وقد يؤدي الفشل في معالجتها إلى تعريض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات للإخطار.[2] لذلك، فإن هناك اعتراف متزايد في جميع أنحاء العالم بالصلات بين تغير المناخ والأبعاد المختلفة للأمن، بما في ذلك الأمن الغذائي والاضطرابات السياسية والصراعات والهجرة القسرية وغيرها، فضلاً عن أهمية المياه كمورد بالغ الأهمية، لذلك يسعى المختصون ليكون صانعوا القرار على دراية بأهمية المياه كحلقة وصل رئيسة بين المناخ والأمن.[3]

1 العمل المناخي، الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف(cop26) معاً من أجل كوكبنا، الأمم المتحدة، الموقع على الرابط: https://www.un.org/ar/climatechange /cop26, 2/5/2024

2 عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الاستقرار الاجتماعي وأفاق التنمية الاقتصادية للخطر، الموقع على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/11/09/climate-change-inaction-threatens-iraq-s-social-stability-and-long-term-economic-development-prospects, 4/5/2024

وكذلك ينظر:تداعيات التغير المناخي على الاستقرار السياسي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الموقع على الرابط: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9221,28/4/2024

3Barry Buzan, security the state, the new world order and Beyond, In D. Lipschutz(ed), on security, Newyork: Columbia university press, 1998.

* كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

وعلى الرغم من وجود أدلة ملموسة حول تغير المناخ واندماجه في جميع جوانب ومستويات الأمن، لكن الخطابات السياسية والعمل بشان الروابط بين المناخ والأمن تكتسب زخماً بطيئاً نتيجة لعدة عوامل تفسر لنا ذلك:[4]

1-عدم وجود اتفاق دولي في الآراء بشان مدى ملائمة تأطير تغير المناخ كمسألة أمنية.

2-عدم وجود إرادة سياسية بشان العمل المناخي بصفة عامة في إطار المستوى الوطني.

3-الفصل بين السياسات البيئية والسياسات الأمنية.

ومع تحول علاقة الإنسان بالظواهر الجوية المتطرفة إلى جزء من الحياة اليومية إلى جانب ربط الوعي العام المتزايد بالآثار الضارة لتغير المناخ، فقد نشأ شعور أكثر واقعية بالحاجة الملحة إلى ربط التغير المناخي بالقضايا الأمنية، وهذا سيسهم في توعية العالم بتعقيد التهديدات التي تشكلها الأزمات الأمنية غير التقليدية.[5]

ففي كانون الثاني/ يناير العام 2020، أشار الأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريش، إلى حجم الأزمات المناخية والبيئية العالمية المستمرة مسلطاً الضوء ليس فقط على أثارها الهائلة وانعكاساتها على أبعاد التنمية، بل أيضاً على التهديد الوجودي الذي تشكله على الدول الجزرية الصغيرة وأثارها غير المتناسبة على الدول الصغيرة، استجابة لذلك، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة المناخ في صميم السياسة الخارجية والأمن القومي لها حيث جاء في أمرها التنفيذي بشان معالجة أزمة المناخ داخلياً أو خارجياً، إلى أنه لم يتبقَ سوى القليل من الوقت لتجنب وضع العالم على مسار مناخي خطير قد يكون كارثياً.[6]

4 الإمارات تشدد في مجلس الامن الدولي على الصلة بين تغير المناخ والامن الدولي، الموقع على الرابط:
https://www.un.int/uae/ar/news, 27/4/2024

5 بن عياد جليلة، أثر التغيرات المناخية على الامن البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد(12)، العدد(1)، جامعة الجزائر، 2022.

6 الأمم المتحدة، الأمين العام يدعو الى أعلان حالة طوارئ مناخية إلى أن يتم تحييد أثر الكاربون، الموقع على الرابط:
news.un.org/ar/story/2020/12/1067452, 18/4/2024

أما في إطار الاتحاد الأوروبي، فقد تم المصادقة على مفهوم النهج المتكامل بشان تغير المناخ والأمن اعتباراً من أيلول/ سبتمبر2021، وتم إنشاء إطار عمل لمعالجة العلاقة بين المناخ والأمن، فضلاً عن أن خارطة الطريق للاتحاد الأوروبي ذات العلاقة بتغير المناخ والدفاع والتي تركز على تأثير تغير المناخ على إدارة الأزمات العالمية.[7]

بصورة عامة، فإن الآثار الأمنية لتغير المناخ متعددة المستويات، مما يولد مخاطر أمنية مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، وهذه المخاطر لا يمكن التنبؤ بها وتمتد إلى مجالات أخرى مثل الاقتصاد، الصحة، الزراعة، بالإضافة إلى الأخطار التي تهدد البيئة والأمن البيئي، وقد تم الاعتراف بذلك في قمة المناخ الأخيرة في كلاسكو عام 2021 سالفة الإشارة.[8]

أولاً: المخاطر الطبيعية المرتبطة بالمناخ التي تؤدي إلى فئتين مختلفتين من الآثار الأمنية:

- الفئة الأولى: تتمثل في المظاهر الأكثر مباشرة لتغير المناخ ذات الصلة بالأمن مع الظواهر الجوية المفاجئة مثل العواصف أو الجفاف أو الفيضانات التي تؤدي إلى الكوارث والأزمات الإنسانية، ومع استمرار تزايد حجم المخاطر المناخية في جميع أنحاء العالم سوف تتطلب توظيف الاستجابات الفاعلة والمزيد من القدرات والتمويل والتخطيط الأفضل داخل قطاع الأمن لتقديم حماية أفضل في المناطق المتضررة من هذه المخاطر المناخية، كما حدث في ظاهرة السيول التي أحدثت إضرارا مادية ومعنوية وشكلت إجراءات ضاغطة على قطاع الأمن في إقليم كردستان العراق.

- أما الفئة الثانية : تتمثل في المخاطر الطبيعية البطيئة التي قد تكشف تدريجياً على مدى عقود قادمة، مما قد يسبب تدهوراً بيئياً مثل تلوث الهواء، وارتفاع مستويات سطح البحر، تدهور الأراضي وتدمير المناطق الرعوية والغابات والمناطق السكنية، واستنزاف احتياطات المياه، وتدمير التنوع البيولوجي، وبمرور الوقت سوف تشكل هذه الظواهر اختلالات طويلة الأمد في النظم المادية والاجتماعية مما يؤدي إلى ظهور نظم ندرة دائمة للمياه، والغذاء والأرض.. الخ ومن المتوقع أن تزداد هذه

7 المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات، الاتحاد الأوروبي- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات المناخية، 27/12/2023، الموقع على الرابط:europarabct.com, 17/4/2024

8 الصغير محمد الغربي،قمة المناخ في غلاسكو.. ماذا ينتظر منها؟ وهل تحقق أهدافها؟ 31/10/2021، الموقع على الرابط: Aljazeera.net/science/2021/10/31

التحديات بشكل كبير مادام العمل المناخي يفشل في الحد من انبعاثات الغازات، والتحديات الأمنية في هذه الفئة طويلة الأمد والمعقدة، إذ لا يمكن في كثير من الحالات عكس مسار عمليات تدهور البيئة، لذا فإن الأمر يتطلب عقوداً لرؤية نتائج ايجابية حتى ولو توقف الاحتباس الحراري العالمي. فضلاً عن المخاطر التي تخلق أزمات إنسانية تزيد من حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعقد مهام الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وتشكل تحدياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وظهور أشكال جديدة من التمييز ضد الفئات الضعيفة، مما قد يقوض مقومات معادلة الأمن البشري.[9]

ثانيا: الأخطار المرتبطة بالمناخ وندرة الموارد التي تؤدي إلى التشرد الداخلي والهجرة عبر الحدود:

في سياق المخاطر الطبيعية المفاجئة المرتبطة بالمناخ يجب إجلاء السكان من المناطق المتضررة، وقد يتطلب ذلك موارد لوجستية كبيرة، لذلك فإن نقص الموارد الحيوية وتدمير سبل العيش والبنية التحتية لاسيما في المناطق الريفية يؤديان إلى إجبار الناس على الهجرة إلى المناطق الحضرية أو عبور الحدود بحثاً عن فرص عمل وحياة جديدة، لذلك تشكل هذه التحركات الداخلية إجراءات ضاغطة على قدرة الدول على إدارتها مركزياً وعلى المستويات المحلية، فضلاً عن الضغوط الجديدة على قطاع الأمن.

وعليه فإن التدفق الهائل للسكان إلى المناطق الحضرية التي تتعرض إلى ضغوط يسهم في تعقيد معادلة الأمن، لاسيما إن الكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ أو فقدان الأراضي بسبب التصحر يمكن أن تخلق فئات جديدة من لاجئي المناخ، والناس الذين لا يفرون بالضرورة من مناطق الحرب أو القمع السياسي أو التمييز، بل من الأراضي غير الصالحة للسكن والتي قد تهدد سلامتهم البدنية في المستقبل.[10]

9 أندرو ألبير شوقي، السلامة الحضرية: تغيرات المناخ.. تهديدات متصاعدة للأمن القومي للدول، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الموقع على الرابط:

futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item /6748, 19/4/2024

10 غلايدا لان، غريغ شابلاند، المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ترجمة:(اشرف ابراهيم)، مارس 2022.

ثالثا: المخاطر الطبيعية المرتبطة بالمناخ وندرة الموارد التي تزيد من ديناميات الصراع:[11]

حين تؤدي الظروف المناخية والتلوث البيئي إلى نشوب صراعات جديدة أو تفاقم الصراعات القائمة عن طريق معضلة ندرة الموارد(الغذاء، المياه، الزراعة، ومصائد الأسماك وغيرها) والتآكل البيئي وهذا بدوره يؤدي إلى تداعيات أمنية غير تقليدية على مستوى الدول؛ لأنها تسبب بموجات من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين. تلك الآثار المترتبة سوف تقوض قدرة الدول على الصمود، مما سيؤثر على شرعية الحكومات وسيؤدى إلى العنف والاضطرابات الجماعية والصراع المسلح، وفي نهاية المطاف، يمكن أن يؤدي هذا إلى فشل الدولة، إذ تخلق هذه النزاعات على الموارد الطبيعية الظروف المحفزة للعنف والصراعات البينية– البينية على المستوى الداخلي بين مختلف الفئات المهنية مثل المزارعين والرعاة والصيادين.

إن النظام البيئي الذي يتعرض للتدهور المستمر بفعل الأنشطة البشرية، كما ذكرنا سابقاً انعكست اثارهُ سلباً على معادلة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، خاصة لأن هذه التأثيرات مستمرة بما أن التغير المناخي مستمر بشكل تصاعدي،[12] الأمر الذي جعله خطر عالمي تختلف حدته و تأثيره من دولة أو منطقة جغرافية معينة إلى أخرى، على الرغم من أن الدول النامية (دول عالم الجنوب) تعاني من التغيرات رغم أنها ليست المسبب الأكبر فيها على عكس الدول الكبرى، ذلك لأن الدول النامية أساساً تعاني من المشاكل اجتماعية والاقتصادية، والسياسية والإدارية وغيرها، بالتالي يكون من الصعوبة بمكان على الدولة مواجهة التحديات ووضع خطط و سياسيات قابلة للتطبيق الفعلي، خاصة أن سياسيات البيئة تحتاج إلى التطبيق السريع من الحكومات والأفراد للحد من أثار التغيرات المناخية في المستقبل المنظور.[13]

11 غلايدا لان، غريغ شابلاند، مصدر سبق ذكره، ص ص 25-18.

12 عصام عباس بابكر كرار، التدهور البيئي، الموقع على الرابط :
mail.almerja.com/reading.php/idm=191594, 21/4/2024

13 نغم حسين نعمة، إدارة التغيرات المناخية.. التحديات والمواجهة، مجلة ريادة للمال والأعمال، المجلد(4)، العدد(3)، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين،2023، ص ص 2-1. وكذلك ينظر:
Alexander carius, Lena Ruthner and others, new paths for climate Diplomacy federal foreign office, 2014

إن الإنسان يتأثر بالبيئة الخارجية، ومن الطبيعي أن أي تغيير فيها سوف ينعكس على حياته سواء بجانب واحد أو عدة جوانب على حسب حدة هذا التغيير، ولكن هذه التغيرات و الانعكاسات في مجال موضوع البحث هي عميقة؛ لأنها ترتبط بدايةً من الأفراد البسطاء وصولاً إلى سياسة الدولة الخارجية، وربما حتى سيادة الدولة نفسها.[14]

إن جوهر تأثير التغيرات المناخية مثل (الجفاف، الفيضانات، ارتفاع درجات الحرارة) على المجتمع يكمن في كون هذه التغيرات محفزة لظاهرة عدم الاستقرار. لذلك، فإن أي تغيير تدريجي في أي من العوامل سوف يؤدي إلى زعزعه في معادلة الاستقرار المجتمعي. وأول المجتمعات المتضررة بفعل التغير المناخي هي المجتمعات و الدول الفقيرة و مع استمرار تغير المناخ يواجه الفقراء تحديداً تحديات متزايدة من حيث الأمن الغذائي و المائي و الصحة و سبل العيش والهجرة و النزوح القسري و فقدان الهوية الثقافية.[15]

إن الهجرة السريعة والواسعة النطاق يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات المستقبلة؛ بسبب عدم الثقة في الوافدين الجدد، والاستياء من الموارد التي ينفقها المهاجرون، أو الاختلافات الثقافية أو العرقية بين المهاجرين والسكان المستقرين، و يمكن للهجرة السريعة أيضاً أن تتسبب في تكتل الضغوط المضافة على عمل واداء المؤسسات الحكومية، على سبيل المثال يعاني العديد من المهاجرين من عدم اليقين بشأن وضعهم القانوني بسبب الصعوبات والتأخير في المعالجة، فضلاً عن التحديات التي تعترض الوصول إلى الخدمات المهمة، مثل الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تباطؤ الاندماج وتدهور أحوال المهاجرين والمجتمعات المستقبلة لهم.[16]

في ذات السياق تختلف الآراء بشأن علاقة التغيرات المناخية بالصراعات، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث اتجاهات:

14Alexander carius, Lena Ruthner and others, new path for climate Diplomacy, federal foreign office, 2014.

15 أميرة محمد شوقي عبد النبي، هدايا عبد الستار عبد المنعم، دراسة العلاقة بين التغيرات المناخية ووقوع المجتمعات في شرك الفقر شواهد من قارة إفريقيا(دراسة تحليلية)، مجلة البحوث التجارية، المجلد (45)، العدد(3)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يوليو، 2023، ص ص 665-664.

16 Documents s/pv5663 الثلاثاء 17 نيسان 2007، ص 33، الرابط:
https://documents.un.org/doc/undoc/pro/n07/309/06/pdf/n

- الاتجاه الأول منها هو علاقة طردية بين التغيرات المناخية و الصراعات المسلحة. إذ أنه كل ما ازدادت حدة التغيرات المناخية أدى إلى ازدياد في نسبة الصراع في مجتمع معين و يربط هذا الصراع بسبب غريزة الأفراد في البحث عن ضمانات استدامة البقاء عبر السيطرة على أماكن تحتوي على موارد العيش مما يؤدي إلى المنافسة الداخلية، أما المنافسة على الصعيد الخارجي فتحدث بين الدول إقليمياً أو عالمياً في فرض السيطرة إذ تعد التغيرات في درجات الحرارة أو هطول الأمطار من أكثر العوامل التي تمت دراستها على نطاق واسع والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار أو الصراع غالباً؛ لأن هذه التغيرات لها علاقة بالدخل الزراعي و الوصول إلى الموارد. ومع ذلك، وبعيداً عن هذا الرابط المهم، جادل العلماء أيضاً بأن التغيرات في درجة الحرارة قد تؤثر بشكل مباشر على حجم وموقع العنف. على سبيل المثال ، تشير الدراسات المأخوذة من المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا إلى أن درجات الحرارة المرتفعة ترتبط بزيادة معدلات الجريمة، لاسيما في المجتمعات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً.[17]

- أما الاتجاه الثاني يرى بأن التغيرات المناخية مجتمعة مع عوامل أخرى مثل هشاشة المؤسسات و غياب التنمية الاجتماعية وغيرها يمكن أن تؤدي إلى حدوث الصراعات، و لكنها ليست بالضرورة سبباً مباشراً للصراعات بين الدول، و يناصر هذا الاتجاه الرأي المساند بأن الصراعات التي تحدث بين الدول هي السبب في حدوث تغيرات مناخية بسبب ما ينتج عنها من ضرر يعود لاستخدام الأسلحة المحرمة دولياً مما يؤدي إلى حدوث ضرر بيئي و ضرر أنساني مثل النزوح و الهجرة و الضغط على الموارد.[18]

- أما بالنسبة للاتجاه الثالث يرى أن العلاقة بين التغيرات المناخية و الصراعات علاقة عكسية و يمكن وصف هذا الاتجاه بالمتفائل؛ لأنه يعتمد على حل التأثيرات

17 محمود قاسم، التغيرات المناخية والصراعات المسلحة. حدود التأثير والتشابك، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، نوفمبر 2021، وكذلك ينظر: التنافس على الموارد الطبيعية يغذي العنف ويطيل أمد الصراعات المسلحة، أخبار الأمم المتحدة، 16 أكتوبر 2018.https://bit.ly/3cPaLVu

18 طايل محمود الحسن، الحروب وتأثيراتها على البيئة، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد(379)، نوفمبر، 2013 ص ص 64-63.

الناجمة عن التغيرات المناخية بالتضامن و التعاون والتكامل دولياً وإقليمياً، و يدلل على رأيه ما حدث في تسونامي 2004، حيث أسفرت أضراره عن تعاون و تكاتف كبيرين من دول شرق أسيا و المجتمع الدولي.[19]

واتساقاً مع ذلك، فإن التغيرات البيئية تُحتم على الدول تغيير طرق إدارتها للموارد الطبيعية داخلياً و خارجياً، إذ يتفق العلماء عموماً على أن تغير المناخ لا يسبب نزاعات مسلحة بشكل مباشر، ولكنه قد يزيد بشكل غير مباشر من خطر الصراع وتراجع مقومات الدالة الأمنية وفرص التنمية من خلال تفاقم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة، على سبيل المثال، عندم يضطر رعاة الماشية والمزارعين إلى تقاسم الموارد المتناقصة بسبب تغير المناخ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات في الأماكن التي تفتقر إلى الحوكمة القوية والمؤسسات الشاملة التي تضطلع بجهود شاملة للحد من تداعيات التغيرات المناخية وانعكاساتها على قضايا الأمن والتنمية في العراق.[20]

رابعا: البدائل الاستراتيجية الوطنية لتعزيز إجراءات التكيف والحد من آثار التغيرات المناخية وانعكاساتها على قضايا الأمن والتنمية على مستوى الداخل العراقي

(أستنتاج وخاتمة)

1-اعتماد المعايير العالمية في جميع مؤسسات الدولة ذات العلاقة بموضوع التغير المناخي بما يضمن تخفيف الانبعاثات الحرارية في الأجواء العراقية.

2-أطلاق مجموعة من المشاريع ذات الصلة باستثمار الغاز وتقليل حرق الثروة النفطية عن طريق توقيع عقود لاستثمار الغازات المصاحبة لإنتاج النفط والذي سوف يسهم في تحسين البيئة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

19 محمود قاسم، مصدر سبق ذكره.

20 عباس شفاعة، حميداني سليم، إدارة مخاطر التغيرات المناخية: بين سوء الإدراك واستراتيجيات التعامل، مجلة الحقيقة، المجلد(17)، العدد(3)، أيلول، 2018، ص ص 23-22.

3- إيلاء الاهتمام بمشروع توتال متعدد المنافع والذي يتضمن ثنائية إنتاج النفط واستثمار الغاز وتقنية استخدام مياه البحر لإغراض الدعم المكمني.

4-إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق توظيف الطاقة الشمسية والتي تعزز من استخدام البدائل الطاقوية النظيفة وتديم زخم عمل الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية لسد الفجوة العجزية الناجمة عن الاستهلاك المتزايد لها.

5- دعم مشاريع الهيدروجين الأخضر في المصافي النفطية ولاسيما في جنوب العراق لتقليل الانبعاثات الملوثة بنسبة 2%.

6-استراتيجية تأهيل الطلبة المبتعثين في مختلف الاختصاصات النفطية والبيئية والصحية عن طريق تعزيز التنسيق مع الجامعات العالمية بما يسهم في الاستفادة من قدراتهم في مجال استحداث تكنولوجيات متطورة للحد من تداعيات التغيرات المناخية.

7-التواصل مع مراكز البحوث العالمية مثل شركات جولات التراخيص فيما يخص المواضيع ذات العلاقة بالبيئة والمناخ.

8- اعتماد استراتيجية شاملة لتنفيذ برنامج سندات الكاربون ضمن إطار مشاريع لاستثمار الغاز العراقي.

9-العمل مع وزارة البيئة والزراعة والموارد المائية ضمن إطار خطة التكيف الوطنية لمواجهة شحة المياه.

10-التنسيق مع وزارة التخطيط في مجال مشاريع التنمية لتطوير اتجاهات استهداف الاقتصادات الخضراء في إطار الجهد البيئي.

11-تحفيز دور اللجنة الوطنية العليا للتغيرات المناخية والتي تهدف إلى تكريس الرؤية العراقية الشاملة لمواجهة إدارة مخاطر التغيرات المناخية.

12-تدريب الكوادر الكفوءه في مجال المفاوضة الدبلوماسية، لاسيما استدامة الجهد التعاوني مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

13-مواجهة ظاهرة الإنهاك الحراري من خلال زيادة مدركات الوعي الصحي للتعامل المبكر-الوقائي معها، عن طريق تحفيز بدائل الوقاية المجتمعية والوعي الصحي والمجتمعي والإعلام والمنابر الدينية والجامعات.

14-دور وزارتي الصحة والزراعة في مكافحة النواقل الوبائية المرضية والاكتشاف المبكر لها عن طريق العمل المشترك مع دول الجوار لاسيما Group Five والتي تهدف إلى مكافحة الأوبئة العابرة للحدود نظراً لانعكاساتها الخطرة على صحة الإنسان.

15-إعداد رؤية استراتيجية لتوفير الاطلاقات المائية والتكيف مع طبيعة التغيرات المناخية للوصول إلى مرحلة استدامة الأمن البيئي.

16-تعزيز إجراءات الكري وإزالة الحشائش المائية مثل الشمبلان وزهرة النيل والتي تؤثر على انسيابية المشاريع المائية.

17-تدابير التعاون في إطار تشغيل منظومة الموارد المائية وإدارتها بشكل أمثل لتعزيز الواردات والاطلاقات المائية التي تتوخى تحقيق التنمية الاقتصادية.

18-التركيز على كيفية إدارة الموارد المائية من خلال كفاءة الإرواء والاستخدام الأمثل لها لاسيما فيما يتعلق بالمياه الصالحة للشرب.

19-إزالة التجاوزات على المنظومة المائية بما يسهم في إحداث التوازن العادل للموارد المائية ولسد الاحتياجات الإنسانية.

20-إلزام معامل الطابوق باستخدام الغاز بدل النفط الأسود من أجل النهوض بإيجاد بيئة سليمة.

21-توفير الدعم لمشروع تحوير السيارات من استهلاك البنزين إلى الغاز السائل.

22-إطلاق جولات تراخيص لاستكشاف المكامن الغازية في العراق والتي ترفع من مؤشرات الكفاءة الإنتاجية لتوفير الغاز وتحويل المحطات التي تستخدم الوقود السائل لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

23-اعتماد مبادئ شاملة تنظم السلوك العام والخاص نحو المزيد من المسائلة والمسؤولية التي

تستهدف تعزيز نماذج الحوكمة العالمية للبيئة.

24-تطوير آليات التكيف مع التغيرات المناخية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو والذي ركز على النزاعات التي تقع على عاتق الدول من أجل التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

25-إيلاء الاهتمام الكافي ذو العلاقة باليات التنفيذ المشترك، والتنمية النظيفة، وآليات تجارة الانبعاثات الكربونية.

26-توظيف مفهوم الاقتصاد الأخضر، والذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان و تحقيق المساواة الاجتماعية، مع الحد بدرجة كبيرة من المخاطر البيئية و الأضرار الايكولوجية ويتصف بتخفيضه للانبعاثات الكربون و فاعليته من حيث استخدام الموارد و تحقيقه للشمول الاجتماعي، ويعتبر كرد فعل على الاقتصاد البني وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الوقود الاحفوري ومشتقاته في الإنتاج الذي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية.

27-التفكير بإيجاد خيارات استراتيجية لمواجهة التدهور البيئي ومعضلة التكيف مع التطورات غير المحسوبة الناتجة عن التغير المناخي من جهة واستنزاف الموارد الطبيعية وتداعياتها على الأمن البيئي في العراق.